

دراسات ومقالات

وسائل الاعلام في الجزائر بعد الاستقلال: دراسة تحليلية لبعض جوانب السياسة الاعلامية (1962 - 1978)

أ. د. صالح بن بوزة

معهد علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر

مقدمة:

جاءت مرحلة الاستقلال بمهام جديدة فرضت نفسها على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاعلامي.

فاعلان الاستقلال، ورفع العلم الوطني المصحوب بنشوة الانتصار على الاستعمار، كان أيضا مشوبا بكثير من الترقب والحذر حول كيفية التعامل مع تعقيدات واشكالات المستقبل المنظور. ومن بين تلك الاشكالات نجد الارث الاستعماري الثقيل في جميع المجالات من جهة، والتوجه الجديد الذي كان ينبغي على السلطة السياسية ان تتبناه لانجاز مهام البناء الوطني، من جهة أخرى.

فجبهة التحرير الوطني قادت الكفاح المسلح أساسا من أجل تحقيق الاستقلال مما جعلها تتجنب تحديد المحتوى الاجتماعي لجزائر ما بعد حرب التحرير.

ويذكر بشير خلدون بهذا الشأن أن الجلسة الأخيرة من مؤتمر الصومام (1956/08/20) لم تنعقد، لاحتدام الخلاف والجدل حول قضية الاختيار

السياسي والاقتصادي في الجزائر المستقلة (1). وطرحت هذه القضية مرة أخرى في مؤتمر طرابلس (1962). ولكن الرؤى كانت متباينة. ولم يتم الفصل النهائي والحاسم فيها سوى خلال مؤتمر الجبهة لسنة 1964، بتبنى النموذج الاشتراكي للتنمية.

وفي خضم هذه التناقضات والصراعات بين مختلف القوى السياسية الجزائرية التي عادت للظهور على الساحة بعد الاستقلال، كانت السلطة الجديدة تواجه عدة تحديات في مجال الاعلام، أولاها يتمثل في كيفية تحقيق التحول من اعلام الثورة التحريرية إلى اعلام مسخر لانجاح مهام البناء والتشييد. أما الثاني فيتعلق بالقرار الذي يجب اتخاذه لمواجهة الارث الاستعماري في مجال الاعلام، ثم ما هي الوسائل والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لايجاد سياسة إعلامية وطنية تستجيب لطموحات الشعب الجزائري، والتي تختلف بالضرورة عن طموحاته ومطالبه أثناء ثورة التحرير؟.

ضمن هذا المنظور سنحاول في هذه الدراسة تناول الأوضاع التي سادت قطاع الاعلام، وبعض جوانب السياسة الاعلامية المطبقة منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1978 .

الأثر الاستعماري في مجال الاعلام

ظهرت الصحافة الجزائرية (باستثناء المجاهد) بعد الاستقلال في ظروف تميزت بعدم الاستقرار نتيجة التأثير بالمحيط العام، وكذلك قلة الامكانيات والتجهيزات التقنية من مطابع وغيرها. حيث أن ما ورث عن الاستعمار كان قديما، يعود في معظمه إلى بداية القرن الحالي. كما أن التسبب وترك التجهيزات الطباعية معطلة بسبب غياب التقنيين المختصين قد حث المسؤولين على اتخاذ قرار بانشاء مؤسسة جزائرية مختصة في تسيير المطابع. وظهرت هذه المؤسسة إلى الوجود تحت اسم المطابع الوطنية الجزائرية. وقد وضعت تحت

إشراف جبهة التحرير الوطني. وكلفت بطبع الصحف الجزائرية لغاية سنة 1965 (2).

كما واجهت الصحافة الجزائرية الناشئة غداة السنوات الأولى للاستقلال مشكل التوزيع والانتشار عبر كامل التراب الوطني، حيث لم تكن هناك شركة جزائرية تتولى هذه المهمة. ومقابل ذلك كانت شركة هاشيت (HACHETTE) الفرنسية ما تزال تتمتع بامتياز توزيع الصحف الفرنسية القادمة من باريس - في الجزائر، بل وحتى بعض للصحف الوطنية (3).

لم يقتصر هذا الوضع على الصحافة المكتوبة فقط، لكنه شمل الاذاعة والتلفزة الجزائرية أيضا، فخلال هذه الفترة نجد ان امكانياتها كانت متواضعة جدا لا تتلاءم مع المهام الممنوحة بها، ذلك أن ميزانيتها في سنة 1964 على سبيل المثال، لم تتعد مبلغ تسعة ملايين دينار جزائري (4). أما شبكة الارسال الاذاعية في سنة 1962 فكان نطاق بثها لا يتجاوز ضواحي المدن الكبرى التي تتواجد بها محطات الارسال (الجزائر - وهران - قسنطينة) وبعض مدن الجنوب مثل الأغواط، وهو ما جعل السكان الجزائريين في مناطق الحدود يلتجئون إلى الاذاعات الأجنبية الأسهل التقاطا، خاصة أثناء النهار. ونفس الشيء ينطبق أيضا على التليفزيون الجزائري الذي لم يتجاوز نطاق تغطيته مشاهدي ضواحي العاصمة خلال سنة 1962 (5).

وإذا كانت الصحافة الجزائرية تنقصها أشياء كثيرة من آلات وفنيين وغير ذلك، إلا أن هذا العائق قد تم تجاوزه على مراحل، باستيراد عدد من آلات اللينوتيب، واستخدام الفنيين المختصين في إطار عقود التعاون. لكن المشكل الأكبر والأكثر أهمية كان يتمثل في الاطار البشري، والاطارات الاعلامية المؤهلة، القادرة على تحمل أعباء المرحلة الجديدة بكل مستلزماتها. لذلك فإن حله، قد تطلب «التضحية من طرف شبابنا العاملين في الصحافة، ولا أقول الصحفيين لأن الكثير منهم وان احترفوا الصحافة كمهنة، إلا أن دراستهم كانت بعيدة عن الصحافة، ومن هنا جاء المشكل» (3).

ويرجع الزبير سيف الاعلام سبب ذلك لكون الثورة الجزائرية لم تكن تتوفر على «... خريجين ولا متخصصين ولا جامعيين، أما مسألة التخصص فلم تكن واردة، فقد كان جوهر المسألة هو التحرر بأي ثمن» (6).

لكن ظروف ومتغيرات مرحلة الاستقلال، أو ما بعد التحرير، أصبحت تحتم تدارك هذا النقص وملء الفراغ حتى يتم إيجاد الاطالوات اللازمة لادارة هذه المؤسسات الاعلامية وفق متطلبات الاعلام المعاصر، وأخذ بعين الاعتبار لعامل المنافسة القوية مع الاعلام الفرنسي الذي كان لا يزال قويا جدا في الجزائر.

ويضيف الزبير سيف الاسلام أنه «بالنسبة لجريدة الشعب لم يكن لنا فيها جهد كبير، فكانت مجموعة من الخريجين الشباب بالمشرق التفوا حولها وأنشأوها وانطلقت في الصدور. وبالنسبة للجريدة اليومية المجاهد (El Moud-jahid) التف حولها مجموعة من الاخوة المثقفين باللغة الفرنسية وبدأوا في اصدارها، وهم بقايا من الاعلاميين الذين كانوا يعملون كمحافظين سياسيين داخل صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية... وكانت وظيفة هؤلاء... هي المحافظة على معنويات جيش التحرير الوطني الجزائري، من دعاية العدو الفرنسي، وأجهزة المخابرات التابعة له وأجهزة التجسس الخاصة به» (7).

ويبدو أن هذا العجز المسجل في الاطارات الاعلامية كما وكيفا كان إحدى النتائج الطبيعية للثورة الجزائرية. إذ أن وظيفة الاعلام في أصلها قد تمت ممارستها من طرف المناضلين سواء قبل الثورة أو خلالها، أما الجزائريين الذين كان لهم حظ تلقى التكوين في ميدان الاعلام في فرنسا أو البلدان العربية في سنة 1962، فكان عددهم قليلا جدا (8).

من هنا كان مشكل التأهيل الأكاديمي مطروحا بجدّة أمام مختلف أجهزة الاعلام الوطنية. ويرى زهير إجلال أن تكوين الصحفيين قبل سنة 1961 كان

يتم في الميدان. ولكن عندما فكرت جبهة التحرير الوطني في تأسيس وكالة جزائرية للأنباء، طرحت فكرة جبهة التحرير الوطني في تأسيس وكالة جزائرية للأنباء، كما طرحت قضية التكوين المسبق لعدد من الصحفيين الذين سيتولون مهام تسييرها عند انشائها. وهو ما حدث بالفعل حيث أرسلت الجبهة في سنة 1961، عدة طلبة جزائريين لتلقى فترة تدريبية في وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية، استغرقت عدة شهور، عادوا على اثرها، وكانوا النواة الأولى التي تأسست بفضلها وكالة الأنباء الجزائرية. إلا أنه يلاحظ أن هذا التكوين لم تكن له علاقة بالصحافة، وإنما بالجوانب التقنية لعمل وكالة الأنباء. كما نظمت فترة تدريبية أخرى في سنة 1964، بمدينة الجزائر، وذلك بالتعاون مع وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية والمنظمة الدولية للصحفيين. ودامت هذه الفترة عدة أسابيع استفاد منها 25 صحفيا. وبفضل بعض هؤلاء الكوادر، ثم التمكن من تأسيس وإصدار الجريدة اليومية (الجزائر هذا المساء) (Alger-ce-soir) وبذلك ظهرت أول نواة من الصحفيين المهنيين في الصحافة الجزائرية (9).

غير أن مشكل التكوين بقي مع ذلك مطروحا بالحاح على كل الأجهزة الاعلامية. ويبدو أن الوعي بهذا المشكل قد بلغ درجة من الأهمية، جعلت المسؤولين يقررون انشاء (المدرسة الوطنية العليا للصحافة)، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 356 الصادر في 21 ديسمبر 1964. وحددت المواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا المرسوم أهدافها على النحو التالي:

(1) إن هدف المدرسة هو تكوين اطارات عليا في الصحافة.

(2) يتم الالتحاق بها عن طريق المسابقة.

(3) تستغرق فترة الدراسة بها ثلاث سنوات تمنح بعدها المدرسة لخريجها

دبلوم الدراسات العليا في الصحافة. (10)

وقد وضعت المدرسة الوطنية العليا للصحافة تحت إشراف وزارة التربية الوطنية. وتخرجت أول دفعة منها سنة 1967، مما يعني أن أجهزة الاعلام

الوطنية كان عليها انتظار هذه الدفعة طيلة هذه المدة، ونتج عن ذلك أن استعانت الصحافة الوطنية خلال الفترة 62 - 1967 بعدد من «الشباب الذي دخل المؤسسة الاعلامية اليوم ليصبح صحفيا محترفا غدا، مما خلق مشاكل عديدة» (11).

وفي الواقع فإن مشكل التأطير البشري لم يكن الوحيد الذي ميز هذه المرحلة الانتقالية من عمر الاعلام الجزائري، بل كان عليه أيضا أن يواجه وضعاً آخر أكثر تعقيدا تمثل في استمرار صدور كثير من الصحف الاستعمارية السابقة، في الجزائر، بعد الاستقلال. هذه الصحف التي كانت تستقطب اهتمام القراء الجزائريين، ومن ثمة شكلت عائقا أمام أية امكانية لتأسيس صحافة وطنية قيمة.

الاشراك ومصادر التوجيه:

عرفت الجزائر بعد استقلالها ظاهرة تعدد مصادر الاشراف والتوجيه لقطاع الاعلام. وتعود جذور هذه الظاهرة إلى المرحلة الأولى الانتقالية (62 - 1965). فقد كانت هناك وسائل الاعلام التي تخضع في توجيهها وتسييرها لوزارة الاعلام وأخرى تحت إشراف جبهة التحرير الوطني.

ان جبهة التحرير الوطني كانت تملك فعلا وسائل إعلامية قبل مرحلة الاستقلال. ومن هنا فإن الوضع لم يكن جديدا بالنسبة لها بعد الاستقلال. بينما يلاحظ أن وزارة الاعلام إنما اكتسبت هذا الحق في الاشراف والتوجيه بعد اصدار القوانين المنظمة لصلاحيتها. وتعددت تلك الصلاحيات والروابط بشكل تدريجي لتشمل خلال الفترة 1965 - 1978 كل وسائل الاعلام الرئيسية.

أ) وزارة الاعلام:

كانت الحكومة المؤقتة تشتمل ضمن تشكيلتها الوزارية على وزارة الأخبار، وبقيت كذلك إلى ما بعد الاستقلال. غير أن الشروع في إعادة تنظيم هيكل

الحكومة الجزائرية على أسس تتماشى مع متطلبات مرحلة الاستقلال، قد استلزم إعادة النظر في الهياكل الوزارية، من ناحية البنى التنظيمية، وتحديد الصلاحيات والمهام الخاصة بكل وزارة (12).

وفي هذا الإطار صدرت أولى القوانين المنظمة لمهام وزارة الاعلام، في سنة 1963. وحددت الهيكل التنظيمي للوزارة بأربع مديريات وهي:

- مديرية الادارة العامة.
- مديرية التوثيق والدراسات والنشر.
- مديرية الصحافة والعلاقات العامة.
- مديرية التنظيم والمراقبة.

غير أن التغيرات التي أعقبت حركة 19 يونيو (جوان) 1965، كان لها التأثير في قطاع الاعلام. وظهر ذلك في البداية في شكل الغاء مديرية الاعلام برئاسة الجمهورية، وعوضت بوزارة مستقلة للاعلام، وهو ما يعني العودة مرة أخرى إلى نظام 1963.

وحدد مرسوم 11 أغسطس (أوت) 1965 صلاحيات مديرية التوجيه، والتي من أهمها مايلي:

- تطبيق السياسة الاعلامية.
- المراقبة لكل وسائل الاعلام بما في ذلك الصحافة المكتوبة.

ان الشكل التنظيمي لهياكل الاشراف والتوجيه لوسائل الاعلام، قد أخذ صورته النهائية مع صدور المرسوم 67 - 208، في 9 أكتوبر 1967. فهذا المرسوم قد أعاد مرة أخرى تنظيم الادارة المركزية لوزارة الاعلام. وبموجب هذا التعديل، نلاحظ وجود مديرية للاعلام، ومديرية للثقافة والتسليّة.

وقد أعطيت لمديرية الاعلام صلاحية واسعة منها منح بطاقات الاعتراف للصحافيين الأجانب والتنسيق مع إدارة الاعلام بوزارة الخارجية فيما يتعلق

بالصحافة الأجنبية، وكذلك إصدار البطاقة الشخصية الوطنية للصحفيين الجزائريين المهنيين (13).

ويتناول ابراهيم ابراهيمي مسألة التوجيه والاشراف على الصحافة المكتوبة في ظل هذه القوانين التنظيمية، خلال الفترة 62 - 1965، فيقول: «في الواقع ان الصحف لم تكن تابعة لا للحزب ولا للحكومة. صحيح أن الرئيس بن بلة قد ألغى وزارة الاعلام في ديسمبر 1964 وعوضها بمديرية الاعلام لدى رئاسة الجمهورية. لكنه مع ذلك لا يمكننا القول أن رئيس الجمهورية كان يراقب كل الصحف.... ورغم منع أحزاب المعارضة... فإن أعمدة الصحف كانت مفتوحة للمناضلين القدامى لجهة التحرير الوطني» (14).

ان ازدواجية الاشراف إذن قد نشأت إبان هذه الفترة، وأصبحت واقعا مفروضا كمرسته مجموع القوانين الصادرة بعد سنة 1965. غير أن النسبة الكبرى من وسائل الاعلام أصبحت خاضعة لوزارة الاعلام، بعد الغاء المديرية العامة للصحافة المكتوبة في أكتوبر سنة 1965. والحاق الاشراف على الصحف اليومية بوزارة الاعلام أيضا، منذ سنة 1966 (15). وتأكد إشراف الوزارة على الجرائد اليومية الأربع، بصدور قوانينها الأساسية في نوفمبر 1967. وهو ما يعنى أن كل الصحف اليومية أصبح الاشراف عليها وتوجيهها من اختصاص وزارة الاعلام.

ويتبين مما سبق أن كل أجهزة الاعلام الرئيسية تخضع لاشراف وتوجيه وزارة الاعلام. أما حزب جبهة التحرير فلا يصدر سوى بعض المجلات والدوريات التابعة للجهاز المركزي أو منظماته الجماهيرية.

يمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر في عهد بومدين، قد ركز على إعادة البناء والتنمية الوطنية. اعتمادا على تقوية وتعزيز مؤسسات الدولة. ونتج عن ذلك تهميش لدور جبهة التحرير الوطني، التي أصبحت في الواقع عبارة عن هياكل فقط بدون أية صلاحية في اتخاذ القرار. ومن هنا فقد أسندت لوزارة

الاعلام مهمات ضخمة وثقيلة، في صياغة السياسة الاعلامية، والاشراف على تنفيذها، بدون الاشراك أو الدعم من طرف أجهزة جبهة التحرير الوطني. ويعود ضعف جبهة التحرير خلال مرحلة 65 - 1978، إلى أنها بعدما جردت منها صلاحية اتخاذ القرار، استغلت أيضا كغطاء لممارسة وظائف باسمها وهو ما يذهب إليه محمد حربي، بقوله: (لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني كوظيفة «غطاء» يخفى سلطة الجيش). (16)

وفي الواقع، فإن هذه الرؤية لنمط بناء دولة عصرية في الجزائر، كانت نابعة من تصور بومدين، الذي أراد الزج بكل الطاقات الحية للبلاد بما في ذلك الجيش في عملية البناء والتشييد الوطني، وأن لا يقتصر دوره فقط على الشككات والحدود الاقليمية للتراب الوطني.

ان استبعاد دور الحزب في صياغة وتنفيذ السياسة الاعلامية، قد فسخ المجال أمام وزارة الاعلام، التي أصبحت تتحكم في مداخلات ومخرجات العملية الاعلامية عبر ثلاثة مستويات:

- حرية الوصول إلى المعلومات والأخبار.

- توزيع الأخبار والمعلومات.

- أنسياب المعلومات.

وهذا الاشراف والتوجيه لسير العملية الاعلامية ينسحب على جميع مراحلها، من البحث والجمع لغاية النشر (17).

كما أن هذا الدور القيادي الذي تتمتع به وزارة الاعلام قد مكناها من أن تصبح مؤسسة حقيقية في خدمة النظام السياسي القائم، ليس فقط باعتبارها أداة للتنظيم الاجتماعي، وإنما أيضا كطريقة وأسلوب في التفكير، والاحساس، ورد الفعل. فميدان عملها الأساسي لم يقتصر فقط على الاتصال الاجتماعي، وإنما تعداه إلى ما هو أهم وهو ضمان الاتصال السياسي، في إطار الممارسة السياسية اليومية للسلطة.

وتبدو العلاقة بين الأتنية الرسمية للتوجيه والمراقبة، أكثر قوة، في الاذاعة والتلفزة. فنشرة الأخبار التلفزيونية لا تأخذ شكلها النهائي، إلا بعد موافقة مدير الاعلام بوزارة الاعلام، أو الوزير شخصيا (18).

وبالاضافة إلى وزارة الاعلام، هناك أقتنية أخرى غير مباشرة تلعب دورها في توجيه السياسة الاعلامية في الجزائر. ونلاحظ ذلك على وجه الخصوص في الدور المسند لمديرية الاعلام برئاسة الجمهورية. فهحكم مركزها، تتدخل على مستويات معينة مثل الندوات الصحفية مع الشخصيات الأجنبية الزائرة، ومنح ترخيص القيام بالمهام الاعلامية خارج الجزائر.

ان الحزب يفترض لديه من الناحية النظرية كما يذكر سايب الهواري أن يقوم بمهمة المراقبة لأجهزة الاعلام عن طريق مناضليه المنتشرين عبر مؤسسات الدولة. لكن كما يبدو فإن الأمور قد خرجت من يده. ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي فجر صراعات خفية وعلنية أحيانا بين الصحفيين العاملين في المرافق الاعلامية الحزبية، ومجلة «الجيش» من جهة ومسؤولي بعض الأجهزة الاعلامية التابعة لوزارة الاعلام من جهة أخرى، التي تتبنى عبر مقالاتها وطريقة اخراجها رؤية مناوئة لحزب جبهة التحرير الوطني. (19)

ربط الاعلام بالثقافة:

لا شك أن كل الجهود والتدابير التنظيمية التي اتخذت لغاية سنة 1967، قد مكنت الحكومة والحزب من ايجاد قواعد ومرتكرات حددت أفق الممارسة الاعلامية اليومية. كما أنها رسمت أيضا الأهداف العامة للسياسة الاعلامية الجزائرية.

غير أن المشاريع الطموحة، التي شرعيت الدولة في تطبيقها منذ 1967، يبدو بالمخطط الثلاثي*، قصورا خلال تنفيذها جذرية على المجتمع الجزائري، كان لها تأثير كبير على قطاع الاعلام، سواء من ناحية الأهداف أو التصور.

ويظهر هذا التأثير نتيجة لربط الثقافة بالاعلام. وهو ما استلزم ادخال تحويرات علي الهياكل والوظائف الخاصة بالاعلام.

لقد بدأ تطبيق هذا التصور الجديد، بشكل تدريجي، حيث صدر في 15 نوفمبر 1968 المرسوم رقم 68 - 622، والذي نص على إنشاء مراكز الثقافة والاعلام، عبر مختلف ولايات القطر، تكون تحت إشراف وزارة الاعلام، وتعتبر هذه المراكز بمثابة مؤسسات خارجية للوزارة، هدفها توظيف كل الوسائل الممكنة لترقية الاعلام والثقافة بجميع أشكالها وصورها (20).

ويبدو أن واضعي هذه (التوأمة) بين الاعلام والثقافة قد انطلقوا من عدة اعتبارات أولاها الوضع الشاذ الناتج عن ازدواجية الاشراف على وسائل الاعلام، ثم تعدد مصادر التوجيه، وثانيها يكمن في التركيبة الثقيلة التي تركها الاستعمار في مجال التعليم والثقافة بشكل عام، وثالثها خلق مجال اهتمام، آخر لوزارة الاعلام يستحوذ تدريجيا على معظم نشاطاتها على حساب الوظيفة الاعلامية.

ان الاحصاء العام للسكان الذي تم سنة 1966 يبين أن عدد سكان الجزائر كان يقدر بـ 12 مليون نسمة، منهم 5 ملايين و 906 آلاف نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة بأي لغة من اللغات. وتنتشر هذه الأمية بنسبة 63٪ عند الرجال، و 83.8٪ عند النساء (21).

والحقيقة كما يقول أحمد طالب الابراهيمى*: «في المرحلة الأولى من الاستقلال كان الاعتقاد السائد هو أن الشعب الجزائري في حاجة ماسة وضرورية إلى لقمة العيش واللباس والتعليم أولا» (22). لقد خلق ذلك تركبة ثقيلة من سياسة التجهيل، و«انطلاقا من هذا التوضيح بصعب علينا جدا ايجاد انتاج في المستوى المطلوب في السنوات الأولى للاستقلال. ولذلك يلاحظ أن المخطط الرباعي الأول** ... أعطيت فيه الأولوية لثلاثة قطاعات: التعليم، الزراعة، الصناعة، نظرا لأن امكانيات البلاد في البداية لم تكن تسمح باعطاء الأولوية لجميع القطاعات الأخرى» (23).

ووفق هذه الرؤية الجديدة أعيد تنظيم جميع البنى الثقافية والاعلامية، وجرى تجميعها في وزارة واحدة، هي: وزارة الاعلام والثقافة*، بمقتضى المرسوم الصادر في 21 يوليو (جويلية) 1972. «وأتاح هذا التنظيم الجديد لأول مرة تجميع الاختصاصات الرئيسية في مجال الثقافة. وكانت هذه موزعة من قبل وزارة التربية الوطنية... (الفنون، المتاحف، المكتبات) ووزارة الاعلام، التي كانت بها إدارة للثقافة الشعبية وأوقات الفراغ» (24).

ان الشروع في انجاز وتطبيق ما اصطلح عليه، بالثورات الثلاث: الزراعية والصناعية والثقافية في سنة 1971، كان يتطلب في كل الحالات وجود أداة تسمح في آن واحد معا، باضفاء الطابع الراديكالي على هذه السياسة المتبعة من قبل السلطة، لتغيير صورة المجتمع الجزائري، وكذلك المحافظة على الانسجام داخل هذه السياسة (25).

ونستطيع أن نرى هذه الديناميكية في ربط الاعلام بالثقافة، من التعديل الجديد الذي أدخل على الإدارة المركزية لوزارة الاعلام والثقافة، في 22 يناير (جانفي) سنة 1975، فهو قد عزز فعلا البنى الثقافية بشكل ملحوظ. إذ نص على وجود ست مديريات مركزية، تتكون منها الوزارة، منها مديرية واحدة فقط، تتولى المهام المتعلقة بالاعلام. بينما تتولى كل المديريات الأخرى القيام بالنشاطات الثقافية والفنية المختلفة (26) كما أن لبعض هذه المديريات، حق التدخل في مجال الاعلام باسم الثقافة، مثل مديرية السينما والوسائل السمعية البصرية* التي تتولى توجيه ومراقبة وتطوير النشاطات الثقافية التي تتم عن طريق الأفلام والوسائل السمعية البصرية، وتشرف في هذا الإطار على الهيئات والمؤسسات المعنية التابعة لوزارة الاعلام والثقافة... (27) ونفس الشيء نلاحظه بالنسبة لاختصاصات المديرية العامة للبرامج والدراسات، فهي «تتولى على مستوى الوزارة، تخطيط النشاطات وتنسيقها، وهي مكلفة بأن تصوغ على ضوء توجيهات محددة خططاً وبرامج شاملة للنشاط في مجالات الثقافة والتوثيق والاعلام...» (28).

لقد سحب هذا التوجه الجديد نحو إعطاء الأولوية للوظيفة الثقافية، بروز مفاهيم جديدة كانت تميل إلى التركيز على الدور التربوي والتثقيفي لوسائل الاعلام، في إطار السياسة الثقافية الجاري تطبيقها باسم الثورة الثقافية، التي تندرج في سياق العمل الدؤوب للتخلص من التخلف، وتعتبر «الثورة الثقافية بمثابة تنويع لثورتنا الشاملة، التي تركز على العمدة الثلاثة، المتمثلة في الثورات الزراعية والصناعية والثقافية» (29).

وهو ما ذهب إليه أحمد طالب الابراهيمى أيضا خلال الملتقى الرابع للاعلام، سنة 1975 حيث قال: «أرى للتلفزة مهمات ثلاث: مهمة للتكوين والتثقيف، مهمة للإعلام، مهمة للتسلية» (30). وفي نفس السياق يذكر سيد أحمد بغلى أنه، «كان لا بد من الاعتماد على وسائل الاعلام الجماهيري وخاصة الراديو والتلفزيون، كي تقدم دعما قويا لكل نشاط اعلامي وتربوي وثقافي... ويلبي اعداد برامج الراديو والتلفزيون اهتماما مزدوجا: تنمية الانتاج الوطني ودفع التعريب إلى الأمام...» (31).

غير أن اسناد جانب كبير من العمل الثقافي لوسائل الاعلام، لم يكن كافيا لتحقيق أهداف مخططي السياسة الثقافية. ويعود ذلك إلى سبب رئيسي، وهو ضعف الانتاج الوطني كما وكيفا. فالانتاج السينمائي الوطني كان محدودا جدا إذ لم يتجاوز ستة (06) أفلام سنة 1974، تكلفه الواحد منها 150 مليون سنتيم. ومقابل ذلك هناك 400 قاعة للعرض السينمائي على مستوى الوطن تنتظر تزويدها بالأفلام على مدار السنة (32).

وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن جانبا كبيرا من ميزانية التجهيز الموجه لقطاع الاعلام، قد خصصت للاذاعة والتلفزة. ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة لميزانية التسيير حيث حظيت الاذاعة والتلفزة بما لا يقل عن (60%) من إجمالي الميزانية المخصصة لدعم جميع المؤسسات الاعلامية الوطنية إبان الفترة 1967 - 1979 ورغم ذلك فإنه يتبين أن حجم التبعية كان قويا جدا في ميدان تدفق الانتاج الثقافي الأجنبي، خاصة في مجال الأفلام السينمائية حيث بلغت

التدريب المهني والتأهيل الأكاديمي

عانت كل وسائل الاعلام الجزائرية بعد الاستقلال من مشاكل فقدان الاطارات الاعلامية المتخصصة. ذلك أن أغلب الصحفيين الذين تم تكوينهم من خلال التجربة الميدانية، قد التحقوا بعد الاستقلال بوظائف أخرى مثل الادارة، والشؤون الدبلوماسية (36). ونتيجة لذلك تطلب الأمر ايجاد هياكل جديدة تتكفل بمهمة التدريب والتأهيل الأكاديمي للاعلاميين الجزائريين. واتخذ الاهتمام بالتكوين الاعلامي شكلين رئيسيين، هما:

1 - تنظيم دورات تدريبية متخصصة.

2 - التأهيل الأكاديمي.

أولا: الدورات التدريبية المتخصصة:

نظمت أولى هذه الدورات التدريبية من طرف وزارة الاعلام، ابتداء من 28 يناير (جانفي) 1964 واستمرت ثلاثة أشهر. وقد استفاد منها 27 صحفيا. وهؤلاء هم الذين شكلوا النواة الأولى للصحفيين المحترفين الجزائريين. وعرفت سنة 1965 من جهتها تنظيم حلقة محاضرات بغرض تحسين المستوى المهني، للصحفيين، استغرقت عدة أشهر، ابتداء من 29 ديسمبر من نفس السنة. وفي نفس الاطار كذلك، قامت الأجهزة الاعلامية التابعة للحزب والنقابة بتنظيم عدة ندوات وملتقيات (37).

ورغم الأهمية التي كانت تكتسبها تلك الدورات، إلا أنها من حيث الكم والكيف لم تكن كافية للاستجابة للحاجيات المتزايدة لوسائل الاعلام الوطنية، من الكوادر الاعلامية المتخصصة. ولذلك تقرر ايجاد مؤسسة جامعية، تسند لها مهمة التأهيل الأكاديمي، في هذا الميدان.

ثانيا: التأهيل الأكاديمي:

ظهرت المدرسة الوطنية العليا للصحافة بمقتضى المرسوم رقم 356 - 69، الصادر في 21 ديسمبر 1964، وتثلت مهمتها في ضمان تكوين الصحفيين

حصيلة هذا التدفق (4851) فيلما أجنبيا ابان الفترة 1965 - 1977 منها (3159) فيلما طويلا، و (162) فيلما قصيرا. بينما لم يتعد حجم الانتاج الوطني في هذا المجال خلال نفس الفترة ما مجموعه (40) فيلما طويلا، و (133) فيلما قصيرا، و (25) فيلما من انتاج مشترك. ويستنتج من ذلك أن نسبة (95.5٪) من الاستهلاك الوطني السينمائي مستورد من الخارج. وهو في معظمه انتاج أمريكي وفرنسي (33).

لقد ساهمت الجهود المبذولة عبر المخططات الوطنية للتنمية (1967 - 1978) في التقليل من حجم هذه التبعية، ولكن مع ذلك تبدو تلك المساهمة متواضعة جدا حيث لم تتوصل إلى سد العجز والفراغ في ميدان الانتاج الاعلامي والثقافي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- الضعف النسبي للاستثمارات المرسودة للاعلام حيث لم يحظ قطاع الاعلام والثقافة بالأولوية خلال تلك الفترة.

- قلة وسائل الانجاز الوطنية.

- الضغوط الناجمة عن قيود التسيير والتنظيم.

- التركيز على جانب البنية التحتية واهمال قطاع الانتاج لصناعات إعلامية وطنية، فعلى سبيل المثال تم تطوير شبكة الارسال للاذاعة والتلفزة الجزائرية ولكن لم يصاحبها تطوير جهاز انتاج الأفلام ومجموع المواد السمعية البصرية. (34)

ففي ظل هذه المعطيات والوضع، كانت الطموحات المفترض تحقيقها من خلال الثورة الثقافية الشاملة تفتقر إلى نظرية واقعية. ولعل ذلك ما أراد أحمد طالب الاشارة إليه من خلال تقييمه للجهد الثقافي الوطني بقوله: «إذن فنحن كمسؤولين نكون أمام اختيارين أما أن نختصر برنامج التلفزيون على الانتاج الوطني فقط. وهذا قد لا يستغرف أكثر من ساعتين في اليوم، وأما أن نستورد الأفلام من الخارج لسد النقص الموجود في الانتاج الوطني» (35).

لجميع المؤسسات الاعلامية الوطنية. وكان نظام الدراسة بها يستغرق ثلاث سنوات يعطى بعدها الطالب دبلوما في الصحافة.

لقد تخرجت الدفعة الأولى من هذه المدرسة سنة 1967 . وكانت تضم 12 مجازا في الصحافة باللغة الفرنسية. وإبتداء من سنة 1968 بدأت الدفعات المعربة أيضا تتخرج من هذه المدرسة. وتطور عدد الملتحقين بالمدرسة خلال السبعينات إذ بلغ في سنة 1978 * ما مجموعه 41 طالبا من القسمين العربي والفرنسي.

ان الشروع في تطبيق اصلاح التعليم العالي سنة 1971 وفي إطار الثورة الثقافية، كانت له انعكاسات على التكوين الجامعي في ميدان الاعلام. وبرز ذلك في البداية في شكل تمديد فترة التكوين إلى أربع سنوات في المدرسة الوطنية العليا للصحافة، منذ السنة الجامعية 73 / 1974، بحيث يتخرج الطالب بعد أربع سنوات حاملا شهادة ليسانس في علوم الصحافة والأخبار.

غير أن القرار الذي أثر سلبا على التكوين الجامعي في ميدان الاعلام، كان ذلك الذي اتخذ سنة 1975، والذي نتج عنه دمج المدرسة الوطنية العليا للصحافة، مع معهد الدراسات السياسية ليصبحا ابتداء من السنة الجامعية 1976/75 معهدا واحدا يسمى معهد العلوم السياسية والاعلامية.

ونتيجة لهذا الدمج أصبحت الدراسات الاعلامية تمثل فرعا فقط ضمن معهد العلوم السياسية والاعلامية* .

والواقع أن الجمع بين الدراسات الاعلامية والدراسات السياسية في مؤسسة جامعية واحدة، كانت في النهاية على حساب التكوين الاعلامي. ويتبين لنا ذلك من خلال البرنامج الدراسي الجديد.

فقد اتضح أن ما لا يقل عن نسبة 70٪ من المواد المقررة، ليست لها علاقة بالتكوين الاعلامي. كما لوحظ هناك تداخل بين محتويات كثير من المواد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان التدريس بالمعهد يشكو من نقص مزمن في

الهيئة التدريسية المتخصصة في الاعلام. أما التجهيزات التقنية الخاصة بالمواد التطبيقية* ، فتكاد تكون منعدمة (38).

وكان من نتيجة ذلك أن أصبح التكوين الاعلامي بالمعهد يغلب عليه الطابع النظري. مما خلق مبررات لوضع عراقيل أمام توظيف الخريجين في بعض المؤسسات الاعلامية، والتي هي في الواقع تحاول دائما تجنب التعامل مع المتخصصين في الاعلام بغض النظر عن نوع التكوين ومستوى الكفاءة.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن هذه المؤسسة الجامعية تواجه عجزا داخليا إذ أن معدل دفعات المتخرجين منه سنويا في حدود 20 صحافيا. ومهما كان مستوى تأهيلهم، فهم يشكلون عددا قليلا لا يسد الطلبات المتزايدة للمؤسسات الإعلامية، مما يدفعها في كثير من الأحيان إلى توظيف الخريجين الجامعيين من التخصصات الأخرى غير الاعلام (39).

التنظيم المهني للصحفيين الجزائريين:

تم تنظيم ممارسة المهنة الصحفية في الجزائر وفق مستويين:

- تأسيس اتحاد الصحفيين الجزائريين.

- صدور قانون الصحفيين المحترفين.

وسنركز في هذه الدراسة على المستوى الأول في شكل عرض لظروف تأسيس اتحاد الصحفيين الجزائريين، وكذلك بعض مؤتمراته.

ظهرت المحاولة الأولى لتأسيس هذا الاتحاد في 22 سبتمبر 1962 . وذلك عندما تكونت لجنة تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، هدفها تأسيس منظمة وطنية للصحفيين الجزائريين. وكانت تشكيلة أعضاء هذه اللجنة، على النحو التالي:

- مدير وكالة الأنباء الجزائرية.

- ممثل عن الاذاعة والتلفزة.

- ممثلان عن الجهاز المركزي للحزب.

- ممثل عن جريدة الجزائر الجمهورية (Alger Républicain).

- مدير ورئيس تحرير جريدة «الشعب» (le peuple) الناطقة بالفرنسية (40).

ويتضح أن هذه المحاولة لم تأت بنتيجة، تذكر، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المشاكل والعراقيل التي سادت هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الجزائر. ولذلك أرجىء تأسيس هذا الاتحاد لفترة عامين. حيث ظهر إلى الوجود أثر عقد مؤتمره التأسيسي في 13 يوليو (جويلية) 1964، وتميزت جلسته الختامية بكلمة ألقاها مسؤول التوجيه والاعلام، حدد فيها أهداف الاتحاد كما يلي:

- الاهتمام بالجانب التكويني للصحفيين وكل ما له علاقة بالممارسة اليومية للمهنة.

- التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الاعلام، وإنما هم مناضلون أيضا في المواقع التي يتواجدون بها (41).

ولا شك في أن مختلف أشكال التناقضات والصراعات التي كانت تشهدها الجزائر عندئذ كان لها الأثر، في ابعاد هذا الاتحاد عن أداء مهامه الأساسية. فهو قد تعرض لانتقادات كبيرة بعد عام فقط من ميلاده، خاصة من طرف مجلة «الجيش»* التي رأت فيه، أنه بدأ (يتحول تدريجيا إلى وكالة للرحلات والأسفار) (42). وهذا رغم أن القانون الداخلي للاتحاد ينص على عقد جمعية لجميع الصحفيين مرة واحدة على الأقل خلال السنة، لمناقشة القضايا المتعلقة بممارسة الوظيفة الاعلامية. لكن الاتحاد منذ تأسيسه كان دوره - على العكس من ذلك - محدودا، لا يتعدى مجرد (مكتب لتوزيع البطاقات على أعضائه المنخرطين فيه) (43).

لقد ظل الاتحاد على هذا الحال، إلى غاية سنة 1968 حيث وقعت محاولة

الأولى في 17 سبتمبر 1968، والثانية من خلال يومي 22 و 23 فبراير (فيفري) 1969، بمدينة الجزائر العاصمة. إلا أنه يلاحظ أن تجمع فبراير كان في الواقع مؤتمرا عاما للاتحاد. ولذلك فقد خرجت منه قيادة جديدة على رأس الاتحاد، ويرى بشأنها بلقاسم مصطفىوي، أنها انتخبت استنادا إلى قوائم غير ممثلة لكل الصحفيين، لكونها كانت مفروضة من طرف الحزب (44).

ويذكر سايب الهواري من جهته أيضا، أن الظروف والكيفية التي جرت بها أشغال هذا المؤتمر، كانت محل انتقادات من طرف صحيفة «صوت الشعب» التابعة للحزب الشيوعي الجزائري المحضور. حيث أوردت أن مسؤولي حزب جبهة التحرير قد فرضوا جوا معيناً من المناقشات تميز بالضغوط والتهديد. لوقف كل مناقشة تمس بشكل مباشر بجوهر المشاكل التي يعاني منها الصحفيون. (45)

وعلى الرغم من تنامي التيار المناادي بالممارسة الديمقراطية داخل، هياكل الاتحاد. فقد استمر نمط التسيير، كما كان عليه من قبل. وهو ما أفقده مصداقية التمثيل. واستمر هذا الوضع لغاية سنة 1974.

لقد عرفت تلك السنة محاولة لتجسيد تحول جديد في توجهات الاتحاد نحو تكريس مبدأ الممارسة الديمقراطية في تعامله مع القاعدة، التي يتشكل منها. وظهر ذلك على وجه التحديد من خلال مؤتمره الثاني، الذي عقد في فبراير من نفس السنة. فهذا المؤتمر كان على عكس سابقه (1969). حيث أنه تحول إلى منبر حر للصحفيين، الذين انصبت جل انتقاداتهم ومناقشاتهم، على هياكل الاتحاد والمسؤولين عن السياسة الاعلامية (46).

ان تجربة الحوار الصحيح، التي ميزت أشغال ذلك المؤتمر - حتى وإن كانت قصيرة جدا - فهي تستدعي، وفي الاطار نفسه، أي يواكب العمل تغيير أسلوب التسيير وموقف الاتحاد من القضايا اليومية التي تخص قطاع الاعلام، والدفع بهذا الموقف نحو تبني اهتمامات ومطالب رجل الاعلام، والمجتمع الجزائري.

وهذا يعني أن الدعوة إلى الممارسة الديمقراطية داخل هياكل الاتحاد، ينبغي ألا تبقى مقتصرة على مناسبات المؤتمرات، بل يتعين أن تكون الحافز والوسيلة الهادفة إلى جعل الاتحاد يحتل مكانة مرموقة ضمن الخريطة الاعلامية، وطرفا فاعلا ومؤثرا في توجهات السياسة الاعلامية، من حيث الوسائل والأهداف.

غير أن هذه الطموحات المعبر عنها من خلال الجو الديمقراطي الذي ساد هذا المؤتمر، قد وضع لها حد بانتهاء أشغاله، فالتوصيات الصادرة عنه، تم وضعها جانبا، ومن ثم فسح المجال مرة أخرى لعودة سيطرة الروح البيروقراطية على هياكل الاتحاد. (47)

لقد كان من الواضح إذن، أن الهدف الأساسي من عقد مؤتمر 1974، هو تجديد هياكل الاتحاد، وانتخاب قيادة جديدة على رأسه. وهو ما أبقى القضايا المحورية الأخرى مطروحة للنقاش خارج نطاق هياكله، مثل عدم وجود الضمانات والحرية أثناء ممارسة العمل الصحفي (48). كما أن عدم الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات القاعدة خلال هذا المؤتمر، قد كرس مرة أخرى الضعف المزمن لشرعية تمثيل الاتحاد لكل الصحفيين الجزائريين.

دور الصحفي:

ارتبط الدور المسند للصحفي الجزائري خلال هذه المرحلة، سواء من زاوية الوسائل أو المهمات، بطبيعة الأسس والمرتكزات التي قام عليها النظام السياسي نفسه. ولكن ذلك لا يعني وجود قطيعة تامة مع أسلوب النظام السابق (62 - 1965) في التعاطي مع الواقع السياسي الجزائري.

فرغم الاختلاف بين المؤرخين أو المحللين والمنظرين السياسيين، حول المفهوم أو المصطلح الذي ينبغي أن يطلق على ما حدث يوم 19 يونيو (جوان) من سنة 1965، إلا أن ذلك في اعتقادي لا يؤدي إلى نشوء خلاف، حول جوهر السلطة السياسية التي حكمت الجزائر طيلة خمس عشرة سنة، منذ ذلك التاريخ.

لقد انبثق عن حركة 19 يونيو 1965، التي قادها بومدين، مجلس الثورة المتكون من الضباط العسكريين القدامى، رفاق السلاح، لبومدين، خلال الثورة التحريرية. وكان المشروع السياسي للنظام الجديد يرمي إلى تكوين دولة قوية مزدهرة تعتمد أساسا على الإدارة وفئة التكنوقراطيين (دولة لا تزول بزوال الرجال والأحداث) على حد تعبير بومدين. وقاد هذا التصور إلى استبعاد دور حزب جبهة التحرير الوطني كطرف فاعل في الحياة السياسية الوطنية، وإن بقيت هياكله قائمة، تؤدي بعض الأدوار وتقوم بنشاطات محدودة جدا سواء عند حلول مناسبات وطنية معينة، أو عند الطلب. وهو ما يؤكد علي منجلي * بقوله: (... في عهد بومدين همش الحزب وأفرغ من محتواه البشري والسياسي الحي، بعد أن انتحرت الديمقراطية داخل الحزب وأصبح المناضلون يرددون خطبا سياسيا أكل عليه الدهر وشرب...» (49).

كما أن البلاد قد شهدت أزمة سياسة أخرى سنة 1967، حيث حاول بعض أعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم قائد الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي (العقيد الطاهر زبيري) الاطاحة بحكم هواري بومدين غير أن فشل محاولتهم تلك، قد دعم سلطة بومدين. وساد الاستقرار السياسي منذ ذلك التاريخ إلى غاية وفاة بومدين في 1978/12/27.

إن هذه الأزمات التي رافقت تغير نظام الحكم، نتج عنها استبعاد كل المثقفين الذين اتخذوا مواقف مضادة من حركة 19 يونيو 1965 (50). كما أنها خلقت ضمن قطاع الصحافة رحيل العديد من المسؤولين، وتقسيم جديد للمؤسسات الاعلامية، بين الدولة والحزب (لقد كان بومدين... واعيا بالخطر الذي يمكن أن يشكله عليه وجود حزب قوي ومنظم، لذلك عمل على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى جهاز بسيط. ولهذا السبب، تم وضع الصحف الرئيسية تحت إشراف وزارة الاعلام) (51).

في ظل هذا المناخ السياسي الجديد، سطرت الدولة برنامجا يهدف إلى تجسيد طموحات الاختيار الاشتراكي في الواقع الميداني. وهو ما يتطلب وضع

خطط للتنمية، وتعزيز دور القطاع العام، واتخاذ سلسلة من القرارات التاريخية استهدفت تأمين ما تبقى من المؤسسات الأجنبية.

ولكن هذا المجهود التنموي بقدر ما كان يتطلب من اعتمادات مالية ضخمة، فهو بحاجة أيضا إلى وسائل دعم واسناد معتبرة، لايجاد القنوات وتعبئة قوى الرأي العام لصالحه. ولذلك فهو يفترض بالضرورة ايلاء عناية خاصة لمحتوى الرسالة الاعلامية.

لقد تحدت المهام المسندة لرجل الاعلام انطلاقا من المتغيرات الجديدة، وعلى ضوء الأولويات المسطرة ضمن خطط التنمية الوطنية لهذه المرحلة.

ويقدم لنا ابراهيم ابراهيمى عرضا بأهم تلك المهام. حيث يذكر أن النظام السياسي الجديد قد تبني الوظائف التي أسندت للصحفي قبل يونيو 1965، مثل: التوجيه، والشرح، والتجنيد والتكوين الايديولوجي والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك تميزت مرحلة بومدين، ببروز مفاهيم جديدة تهدف إلى تحديد الموجهات العامة للرسالة الاعلامية، مثل: النقد البناء، الرجل المناسب، الاختيار على ضوء أهداف الثورة، الصحفي ليس مجرد أداة، السر المهني، الأمانة والوفاء، الاعلام سلاح ذو حدين، الاعلام، التربية، الترفيه، النزاهة، الكفاءة، الالتزام، كمعايير قيمة للحكم (52).

غير أنه يلاحظ وجود تطابق تام في أسلوب التعامل مع المؤسسات الاعلامية والصحفيين بين مرحلة بومدين وبن بلة، من حيث عدم صياغة سياسة إعلامية واضحة الاهداف والمراحل. ذلك أن دور الصحفي المستنتج من المفاهيم السابقة، إنما ورد ذكره أثناء بعض التصريحات والخطب الرسمية، واللقاءات بين رئيس الدولة والقيادات الاعلامية. وهو ما يذهب إليه أيضا، زهيراحدادن، حيث يذكر (أن السياسة الاعلامية الجزائرية لم تحدد أبدا، بعد 19 يونيو 1965. إذ نلاحظ أن معالجة مشاكل الاعلام قد سادها الحذر خاصة تلك المتعلقة بالصحافة المكتوبة) (53).

ونرى من خلال ما تقدم أن النظام السياسي قد تجنب الالتزام باصدار أية نصوص مكتوبة تخص قطاع الاعلام ووظائفه وعلاقته بالسلطة باستثناء القوانين التشريعية ذات الطابع الاداري والمهني، ولذلك تبقى التصريحات والخطب الرسمية هي المرجع الوحيد لمعرفة معالم السياسة الاعلامية لهذه المرحلة أيضا.

ويظهر أن الخطب والتصريحات خلال السنوات الأولى من حكم بومدين، استهدفت تحديد دور الصحفي في المجتمع الجزائري انطلاقا من انتقاد الممارسات التي سادت هذا القطاع ابان عهد بن بلة. وفي هذا الاطار وجه بومدين انتقادا للصحافة الوطنية متهما النظام السابق، بتحريفها عن دورها الأساسي، وجعلها مؤسسة للشهار... ان الصحافة هي وسيلة لنشر أفكار الثورة... يجب على الصحفيين أن يعملوا حسب الأفكار الموجهة للحزب والحكومة (54).

ويرى رضا مزوي، في تحليله لهذا التصريح أنه بوصول بومدين للحكم، بدأت ترسم معالم التشابه بين مفهوم الصحافة في الجزائر والاتحاد السوفيتي. فقد أوضح بومدين في نفس التصريح السابق أن (الصحفي ليس مجرد موظف بسيط، ولكنه مسؤول حقيقي... يجب على صحافتنا أن تتبنى الأفكار التي تقودنا، يجب عليها الا تكتفي بالموقف الوسط، أو تتخذ موقفا معارضا... يجب أن تكون لها قيم، وأن يوليها المسؤولون أهمية كبرى، باعطائها كل الوسائل، التي تمكنها من تأدية مهمتها. ان الصحفي مناضل مسؤول) (55).

واتخذ بومدين موقفا أكثر وضوحا من ذي قبل، بمناسبة الخطاب الذي القاه في مدينة قسنطينة، وتدشينه للمقر الجديد للمحطة الجهوية للإذاعة والتلفزة. فقد تناول بعمق مشاكل قطاع الاعلام في الجزائر، وأكد على أن الاعلام هو في خدمة الثورة والوحدة الوطنية. وفي نفس الوقت أشار إلى ضرورة أن يكون الاعلام في خدمة الثقافة، ورفع المستوى الثقافي للشعب الجزائري. كما وجه

نداء إلى كافة الفنانين والمثقفين من أجل المساهمة أكثر في الانتاج الثقافي. وقال أن: (التلفزيون يمثل جامعة شعبية... ويجب تسخيرها مباشرة وبشكل فعال في مكافحة الأمية ونشر الفن والثقافة الرفيعة. والوعي السياسي طبقا لمبادئنا وأهداف ثورتنا، التي تسعى إلى إقامة مجتمع اشتراكي) (56).

لقد كرس هذا الخطاب أمرا واقعا، لازم قطاع الاعلام ودوره، خلال كل السنوات القادمة. ويبدو ذلك من خلال محاولة ايجاد جهاز اعلامي يعتمد أساسا على دعامة واحدة، وهي التلفزة، وإعطاء أهمية كبيرة للاعلام الخارجي* لمساندة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية. بينما جرى ربط وظيفة الاعلام الداخلي، بتدعيم النشاط الثقافي والتربوي.

وفي مقابل ذلك ظلت الصحافة المكتوبة مهمشة، ولم يجر التطرق إلى مهامها ووظيفتها إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تولي بومدين مقاليد الحكم. ففي تصريحه بتاريخ 15 مايو 1968 أكد على أن (دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره. ان الصحفي وهو يقوم بمهمته يجب عليه أن يدافع عن فكرة. يجب على الصحفي أن يحدد موقفه: هل هو مع أو ضد الثورة. في الجزائر الثورية، لا يمكنه إلا أن يكون ثوريا وملتزما، حيث أنه الناطق الرسمي والمدافع وصوت الثورة).

ان تحديد مقاييس الصحفي بهذا الشكل، كان يمثل في أحد جوانبه نوعا من المصادرة للواقع المعاش، خاصة في الصحافة المكتوبة. أو ربما هو نوع من محاولة إيجاد صحفيين حسب الطلب، لا يختلفون في معظم الخصائص التي تميز الأداء الوظيفي للإنسان الآلي. ولعل ذلك، ما أراد التعبير عنه محمد الصديق بن يحيى، في تصريح له بمناسبة لقاء جمعه بالعاملين في جريدة الجمهورية حيث قال: (لا نكون صحفيا مثلما نكون موظف مكتب، نحن بصدد دراسة سياسة تكوين الصحفيين المتخصصين في كتابة الريبورتاج (تقرير مصور)، لم يكن بإمكاننا دائما أن نوظف حسب النوعية. وأنتم بحكم

موقعكم أكثر إدراكا، بأن الصحافة مهنة، تتطلب التضحيات... والالتزام والموضوعية دون تحفظ) (57).

ويقدم لنا القانون المهني للصحفيين لسنة 1968، نفس التصور لدور رجل الاعلام في الجزائر. حيث نص على أن الصحفي (يجب عليه أن يمارس مهنته ضمن منظور نضالي، كما أنه يجب عليه، أن يعمل على تنمية وعيه وتكوينه السياسي).

لقد تولد عن غط التسيير للمؤسسات الاعلامية الوطنية، خاصة المجالس الادارية والمجالس الاستشارية، عدم تمكين الصحفيين في أغلب الحالات من المشاركة فيها، وتعدد أجهزة التوجيه والمراقبة، وبروز مفارقة بين ما يدعو إليه الخطاب الرسمي لرئيس الدولة وبقية المسؤولين من جهة، وواقع الممارسة الاعلامية من جهة أخرى.

من ذلك مثلا ما نلاحظه بالنسبة لمفهوم «النقد البناء»، فحتى الصحفيين الذين اتسمت مواقفهم بالمساندة المطلقة للاختيار الاشتراكي وفق توجهات السلطة السياسية، لم يكن بإمكانهم التصدي بأقلامهم لظواهر الانحراف عن هذه التوجهات، انطلاقا وتطبيقا لذلك المفهوم في الواقع العملي.

ويقدم لنا ابراهيم براهيم نموذجاً من الحالات التي تثبت أن هذا المفهوم لا يعدو أن يكون شعارا سياسيا للاستهلاك المحلي، حيث أنه عندما يصطدم بواقع الممارسة والتطبيق، يفرغ من محتواه. ويتم تعويضه عندئذ بشعار آخر مفاده أن كل الأمور في الدولة، تسير على ما يرام. (أننا لا يمكننا أن نتصور كيفية ممارسة النقد البناء في الوقت الذي يتبين أن كل مسؤولي الحزب معينون ، وغير منتخبين، صحيح أن منظمة الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد عقدت مؤتمرا في مايو 1969 وأبريل 1973. لكن هذه المنظمة قد وضعت تحت المراقبة الشديدة من طرف الحزب منذ نشرها البيان في ديسمبر 1967 ... اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها الطاهر زهيرى، هذا البيان الذي طالبت

فيه بايجاد مؤسسات من شأنها أن تعيد الحياة إلى طبيعتها، وإضفاء ديمقراطية حقيقية على الجهاز السياسي القائم... تمكن من إقامة حوار سليم بين المناضلين حول قضايا البلاد... (58).

لقد ترتب عن نشر هذا البيان، إيقاف صحيفة النقابة المركزية للعمال* لمدة عام كامل واستبدال قياداتها. وعادت للصدور في مايو 1969، غير أنها قد تحولت إلى صحيفة يطفئ عليها الطابع الحزبي، أكثر مما هي صحيفة تمثل انشغالات الطبقة العاملة (59).

وتتحدد طبيعة الدور المسند للصحفي الجزائري خلال هذه المرحلة، من خلال مفهوم آخر هو «الالتزام والحرية»، وكذا «النقد الذاتى» ويرى بشأنهما سايج الهواري (إن هذا الشكل من الحرية المقترحة على «الصحفي المناضل» هي محدودة في واقع الأمر نتيجة المعتقدات السياسية لهذا الصحفي... ويتبين من خلال الممارسة الميدانية أنها تعنى حرية الملاحظة أو التقدير، وليس اصدار الحكم. ومع ذلك فهي غير ممارسة بنفس الدرجة في كل المؤسسات. حيث هي ملاحظة بشكل أكبر في صحف الحزب، عندما يتعلق الأمر بوجود ظواهر انحرف ما في بعض الادارات) (60).

ومن الواضح أن (لغة الواجبات) التي كان يلجأ إلى استخدامها الخطاب السياسي الرسمي عندما يتعلق الأمر بدور رجل الاعلام، عوض التزامه برسم سياسة إعلامية محددة بالأسس والأهداف كان لها رد فعل سلبي. فقد سادت الذهنية البيروقراطية والوظيفية الممارسة الاعلامية اليومية. وأصبح عمل الصحفي لا يختلف كثيرا عن عمل أي موظف في الادارة.

إن النظام السياسي أصبح واعيا بوجود هذه النقائص والتناقضات. ونرى بروز ذلك على سبيل المثال أثناء انعقاد الملتقى الرابع للاعلام سنة 1975. فقد أكد أحمد طالب الابراهيمى في تدخله، موجها كلامه للصحفيين بقوله: «ونظرا لكونكم من رجال الاعلام، وفي اتصال دائم مباشر ودائم مع الجماهير، فلن

تتمكنوا من اقناع الجماهير التي تخاطبونها إذا لم تكونوا مؤمنين بالمبادئ الأساسية للثورة. فهذا هو الالتزام الحقيقي... إن سلم القيم انحط كثيرا في الجزائر عما كان عليه من قبل، ورجل الاعلام يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال... إن النظام قد اختل، فالنظام الذى كان موجودا أيام حرب التحرير في وسط الجيش والجبهة أضمحل اليوم (61).

وفي الواقع فإن هذا الاختلال، يعود في جانب كبير منه إلى غمط التشجير الذى تتحكم فيه العلاقة التي تربط وزارة الاعلام بمختلف المؤسسات الاعلامية الأخرى. هذه العلاقة التي يغلب عليها طابع الاتجاه الأحادي، من أعلى إلى أسفل. فالصحفي أصبح في وضع المتلقى فقط، من مختلف مصادر التوجيه والتدخل. ومن هنا يفقد روح المبادرة الفعالة.

ولا بد في هذا المجال من ربط الجهاز الاعلامي بطبيعة الممارسة السياسية للسلطة الحاكمة، فقد شهدت فترة السبعينات مثلاً ممارسة شتى أنواع الضغوط والعنف والاعتقال لعدد من الصحفيين. كما منع بعضهم من الكتابة، أو امضاء مقالاتهم (62).

وضمن اطار تلك الهيمنة أسندت لوسائل الاعلام مهمة إعطاء الأولوية لتبجيل الطموح السياسي، وتأييد مختلف الشعارات، حتى وإن تناقضت أحيانا، سواء مع بعضها البعض أو مع الواقع المعاش.

وجسدت هذه الممارسة إحدى البوادر الأولى لأحداث القطيعة والتنكر لفكر واعلام الثورة الجزائرية وتقاليدها، التي اتسمت بقدر كبير من الموضوعية، والتعبير الحي عن واقع الجماهير. وترسخ هذا التنكر خلال مرحلة (65 - 1978)، وذلك سواء عن عمد، أو مصادرة للواقع أو نتيجة لأسلوب تكتيكي ومرحلي في فهم وتقدير مكانة الاعلام في المجتمع. فإذا كان قطاع الاعلام قد تدعم فعلا بكثير من البنيات والهيكل المادية، إلا أن الضبابية والظرفية وعدم الوضوح والدقة في اتخاذ القرار الاعلامي، جعل من تلك الهيكل

(المؤسسات الاعلامية) أشباه أطلال بحيث تقتصر وظيفتها الأساسية في كثير من الأحيان على ترديد الصدى. وهو ما جعل النظام السياسي القائم الطرف الوحيد الذي يتحكم في مدخلات ومخرجات العملية الاعلامية على المستوى الداخلي من جهة، والاحتكارات الاعلامية العالمية على المستوى الخارجي من جهة أخرى (الانتاج السمعي البصري، مصادر الأخبار والمعلومات، تكنولوجيا الاعلام والاتصال... الخ).

وأصبح الاعلام الجزائري لا يتسع إلا لنقل صوت ورسالة واحدة فقط في أغلب الأحيان، تمثل رأي السلطة، أو من يكيل المدح والثناء عليها، على سبيل التزلف والمداينة. حيث يلاحظ أنه حتى أشد المقتنعين والمتحمسين لتوجهات النظام السياسي القائم آنذاك، لم يستطيعوا التعبير عن آرائهم في معظم الحالات، انطلاقاً من الشعار الذي رفعه النظام نفسه: «النقد البناء».

الهوامش

(1) بشير خلدون، تطور الاعلام في الجزائر وعلاقته بحركة التحرر الوطني، منشور في: in "Recueil de conférences: Aspects de la société algérienne", (Paris: centre culturel algérien, 1987) p. 223.

(2) Z. IHADDADEN, la presse algérienne de 1965 à nos jours, (Paris: Université de droit, d'économie et des sciences sociales, Paris 2, 1984) p. 143.

(3) مجلة الجيش، «صحافتنا بعد الاستقلال» عدد 1 مارس 1963.

(4) رئاسة الجمهورية، جهود السنوات العشر، (الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 1975) ص IHADDADEN, la presse algérienne, thèse de doctorat. Zouhair 255 d'état op, cit., p 113.

(5) مجلة الجيش، المرجع السابق.

(6) الزبير سيف الاسلام، الاعلام والتنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 46.

(7) المرجع السابق، ص 46 - 47.

Lahouari Sayah, Les Moyens d'information et le développement (8) (Paris: National en Algérie, Mémoire de l'Institut Français de Presse Université de Paris, 1969), p. 35.

Z Ihaddaden, La Presse Algérienne..., Thèse de Doctorat d'Etat, (9) op, cit., p. 163.

(10) الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الصادر بتاريخ 1964/12/25.

60. Revue Révolution Africaine, cité par Lahouari S. op. cit., p. (11)

R. Mézoui, gouvernants et gouvernés ou la communication (12) politique en Algérie, thèse de doctorat d'état, Paris: Université de la Sorbonne, 1984, p. 50.

J. O. R. A., cité par S. Lahouari. S., op. cit. n pp. 54 - 56. (13)

B. BRAHIMI, Le pouvoir et la presse en Algérie, "Doctrines" (14) de l'information et de l'idéologie politique, thèse de doctorat d'état, Paris: Université Paris 2, 1987, pp. 157-158

Lahouari Sayah, L'information et la culture en Algérie: 1962- (15) 1976. Dossier documentaire, Alger: M.I.C, 1978, p. 19.

Mohamed Harbi, cité par R. Mézoui, op. cit., p. 53. (16)

R. Mézoui, op.cit., p. 25. (17)

Selon un haut fonctionnaire du Ministère de l'Information, cité (18) par R. Mézoui, op. cit., p. 180.

Lahouari. S, Les Moyens d'Information, op. cit., p. 29. (19)

. 1969 - 1967 *

(49) مصطفى هميسي، بشير حمادي، «حوار التسعينات لجبهة التحرير الوطني» - جريدة الشعب - 1989/10/19 .

B. Brahimi, Le pouvoir et la presse, op. cit., p. 158. (50)

Loc. cit. (51)

Ibid., p. 151. (52)

d'Etat, Z. Ihaddaden, La Presse Algérienne... Thèse de Doctorat (53)
op. cit., p. 107.

(54) من تصريح للرئيس بومدين لمسؤولي الصحافة الوطنية بتاريخ 1965/10/20 نقلا عن:
Lahouari. S., Les Moyens d'Information, op. cit., p. 34.

(55) نقلا عن: R. Mézoui; op. cit., p. 214.

(56) من خطاب بومدين، بمدينة قسنطينة، 20 مارس 1968 نقلا عن:

Z. Ihaddaden, La Presse Algérienne, Thèse de Doctorat d'Etat, op.
cit., p. 108.

* أعيد تنظيم الادارة المركزية لوزارة الاعلام سنة 1967، لتتلاءم مع هذه المهمة.

Journal El Moudjahid du 27 - 09 - 1968. (57)

B. Brahimi, le pouvoir et la presse, Thèse de Doctorat d'Etat, (58)
op. cit., p. 152.

* «الثورة والعمل».

Loc. cit. (59)

Lahouari. S, Les Moyens d'Information, op. Cit., p. 35. (60)

(61) جبهة التحرير الوطني، الملتقى الرابع للاعلام، المرجع السابق، ص 191 - 192 .

Abderrehmane Mohmoudi, Information: La face caché du mensonge, (Alger: S.E.C, 1991) p. 77. (62)